A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/CONF.164/L.16
20 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال
نيويورك، ١٢ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

وضع تقارير احصائية عن مصائد أسماك أعالي البحار

(مقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية)

مقدمة

١ - في عام ١٩٩١، طلبت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى الفاو أن تدرس امكانية الإبلاغ عن كميات الصيد من مصائد أسماك أعالي البحار. وهذا الإبلاغ مطلوب بغية التمييز بين كميات الصيد من المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وكميات الصيد من أعالي البحار. وتمثّل الهدف العام من هذا الإبلاغ في تقييم آثار هذا الصيد ودعم حفظ الموارد الحية في العالم.

٢ - ولا تقوم معظم سلطات الإبلاغ الوطنية بجمع بيانات عن مناطق الصيد، أو إذا فعلت ذلك، فإنها لا تقدم البيانات بهذا الشكل الى أي لجنة دولية أو اقليمية لصيد الأسماك. وفي الوقت الحالي، تقوم السلطات الوطنية بإبلاغ الفاو عن طريق المناطق الاحصائية الـ ٥٢ للفاو والتي لم يتم تخطيطها لكي تتطابق مع الحدود الوطنية. وتقدم هذه الورقة قضايا احصائية عديدة للمناقشة والتي يتعين حلها بغية الحصول على بيانات شاملة ودقيقة عن مناطق أعالي البحار.

أولا - الإبلاغ عن البيانات القائمة

٣ - في الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بتنسيق احصاءات مصائد الأسماك في المحيط الأطلسي التابع للفاو (٨ - ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، دورتموث، نوفا، سكوشيا)، أعرب مشتركون عديدون عن رأي مفاده أنه من المحتمل أن تكون بعض سلطات الإبلاغ الوطنية قد جمعت بالفعل بيانات على المستوى التفصيلي اللازم للتمييز بين كميات الصيد في أعالي البحار. وتتمثل المشكلة في أنه قبل تقديمها الى الفاو، تقوم سلطة الإبلاغ بتجميع البيانات حسب المناطق الاحصائية للفاو، مع ما ينتج عن ذلك من فقدان التفاصيل.

٤ - وعلى سبيل المثال، فإنه يجري من أجل احتياجات الإبلاغ المختلفة لأغراض جمع البيانات للجان الوطنية أو الاقليمية تسجيل كميات الصيد موزعة على مربعات مكونة من درجة واحدة أو خمس درجات من خطوط العرض والطول. وفي هذه الحالات، يمكن تحويل البيانات الى المناطق الاحصائية لأعالي البحار (التي نوقشت أدناه) مع استخدام برامج الحاسوب، والتي من المحتمل أن تستخدم إحدى حزم البرامج الجاهزة العديدة المتاحة تجاريا من نظام المعلومات الجغرافية. ومتى جرى تحديد مناطق أعالي البحار، يمكن لبرامج نظام المعلومات الجغرافية أن يستمد البيانات المتعلقة بسمك التونة من اللجنة الدولية لحفظ سمك التونة في المحيط الأطلسي أو لجنة البلدان الأمريكية لسمك التونة المداري موزعة على مربعات مكونة من درجة واحدة أو خمس درجات وتوزيعها على أعالي البحار أو المناطق الاقتصادية الخالصة. وبما أن التونة هي الأنواع السائدة حاليا في أعالي البحار، فإنه يمكن استكمال أغلبية عمليات الإبلاغ عن البيانات بواسطة مناطق أعالي البحار بيسر، على الأقل من وجهة النظر التقنية.

ثانيا - الحالة الراهنة بالنسبة للسفن التي ترفع علم الولايات المتحدة

٥ - تمتلك الولايات المتحدة بيانات محدودة فقط عن جميع أنشطة صيد الأسماك التي تقوم بها السفن التي ترفع علمها خارج منطقتها الاقتصادية الخالصة. ويمكن ألا تقوم مكاتب الاحصاءات الحكومية في الولايات المتحدة بتسجيل عمليات صيد الأسماك التي تقوم بها السفن في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد آخر أو في أعالي البحار لأنه لا توجد سلطة قانونية شاملة فيما يتعلق بتقديم هذه السفن لاحصاءات عن صيد الأسماك. غير أن الاتفاقيات أو المعاهدات الفردية لصيد الأسماك التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها تحدد احتياجات الإبلاغ بالنسبة للمشتركين، والتي تُنفذ بدورها من خلال قانون الأنظمة الاتحادية في الولايات المتحدة (أي أنظمة اللجنة الدولية لحفظ سمك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التونة المداري).

٦ - ويمكن تحسين مشكلة احصاءات صيد الأسماك في السفن التي ترفع العلم الأمريكي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد آخر من خلال التبادل التعاوني للبيانات بين البلد المضيف وبلد العلم. وعادة ما يكون الدخول الى المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد أجنبي مشروط باستخدام مراقبين لصيد الأسماك و/أو احتياجات الإبلاغ بسجل السفينة. وينبغي تيسير امكانية وصول سلطة صيد الأسماك في بلد العلم الى البيانات المقدمة الى البلد المضيف والتي ستبلغها الى الفاو. وسيخدم هذا على الأقل غرضين: سيحدد مدى أسطول المياه العميقة لبلد العلم وطاقته المحتملة، وستساعد في التخفيف من ازدواجية ابلاغ الفاو عن كميات الصيد التي تقدم في بعض الأحيان من بلد العلم والبلد المضيف على السواء. ويمكن أن يصبح دور الفاو في تنسيق تبادل المعلومات بين البلدان عبئا ضخما.

٧ - وتتوفر التدابير الاضافية لتحسين تغطية البيانات عند عودة السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة إلى بلدها من خارج مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للولايات المتحدة بكميات الصيد التي لا تزال على متنها (أي لم يتم نقلها في البحر أو تفريغها في موانئ أجنبية). ولدى دول عديدة فرادى

قوانين للتفريغ والتي تتطلب تقديم بيانات بغض النظر عن ولاية الصيد. ويمكن بذل جهود مع هذه الدول لتعديل قوانين التفريغ بها للتمييز بين كميات الصيد حسب المنطقة حيث أن الممارسة لا تأخذ بهذا في الوقت الحالي. وعلى المستوى الاتحادي، إذا كانت الأنواع الموجودة على المتن لدى العودة الى المنطقة الاقتصادية الخالصة للولايات المتحدة ذات صلة بإدارة الأنواع بموجب قانون ماغنوسن لخطط إدارة مصائد الأسماك، فإن الأنظمة الاتحادية يمكن أن تقضي بالإبلاغ عن الأسماك الموجودة على المتن لدى الدخول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للولايات المتحدة.

٨ - وفي حالة مصائد الأسماك الحقيقية في أعالي البحار، وما لم تكن هناك اتفاقية أو معاهدة معينة، فإنه لا توجد لدى الولايات المتحدة آلية إبلاغ لمراقبة كميات الصيد للسفن التي ترفع العلم الأمريكي في هذه المياه. وحتى عند وجود منظمات إقليمية لمصائد الأسماك، فإن الولايات المتحدة قد لا تكون طرفا متعاقدا بها. ولذلك، فإنه في حين أنه يمكن للجان الإقليمية أن تضطلع بدور تنسيقي في تجميع بيانات أعالي البحار بالنسبة لبعض الأنواع، فإن هذا النهج لن يكون فعالا عندما تجني أطراف غير متعاقدة نسبة مئوية كبيرة من كمية الصيد. ولذلك فإنه من المقترح من الناحية العملية أن تواصل الفاو اتصالها ليس فقط باللجان الإقليمية من أجل بيانات أعالي البحار عن أنواع معينة، ولكن أن تبدأ أيضا مشاورات مباشرة مع بلدان صيد الأسماك في أعالي البحار من أجل تقديم بيانات عن جميع الأنواع التي يجري صيدها من أعالي البحار. ويفترض هذا أن هناك نوعا من السلطة القانونية يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تطلب بواسطتها تقديم البيانات.

٩ - وينبغي أن تسلم أي توصية للفاو تتعلق بالابلاغ الوطني عن كميات الصيد في أعالي البحار بهذا الافتراض. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى توافق آراء دولي قوي للتدليل على أن هناك حاجة ملحة إلى هذه البيانات. وعندئذ فقط سيلتمس مكتب الاحصاء الوطني لدى سلطة دولية (ربما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة ١١٩[(١)]) أو سلطة وطنية المعاونة في تنفيذ آلية إبلاغ عن أعالي البحار.

دور الفاو

١٠ - بسبب اتصالاتها وعلاقاتها القائمة مع سلطات الإبلاغ الوطنية واللجان الإقليمية لصيد الأسماك، فإن الفاو هي الخيار المنطقي لتنسيق تجميع وتوزيع البيانات المتعلقة بمصائد أسماك أعالي البحار. ويعد إدماج

---

(١) "٢ - يتم بصورة منتظمة تقديم وتبادل ما هو متوافر من المعلومات العلمية والاحصاءات عن كمية الصيد ومجهوده وغير ذلك من البيانات المتصلة بحفظ الأرصدة السمكية، عن طريق المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية، حيثما يقتضي الحال ذلك، وباشتراك كافة الدول المعنية".

بيانات من مصادر متنوعة مهمة هائلة، ودلل نهج الفريق العامل المعني بالتنسيق التابع للفاو على أنه محفل ناجح لتعزيز المعايير الموحدة للإبلاغ ولتسوية مشاكل البيانات. وعند الاضطلاع بمهمة جمع بيانات مصائد أسماك أعالي البحار والإبلاغ عنها، ينبغي للفاو أن تنظر في توسيع نطاق نهج الفريق العامل المعني بالتنسيق خارج مجال التركيز الحالي على قضايا الإبلاغ عن مصائد أسماك المحيط الأطلسي.

١١ - وستظهر المشاكل الكامنة قي نظم الإبلاغ الوطنية القائمة في أي نظام مستقبلي للإبلاغ عن أعالي البحار. وستؤثر قضايا عدم الاستجابة، وصلاحية البيانات المبلغة ذاتيا، وأعلام المجاملة، والشحنات العابرة، وعمليات الإفراغ في موانئ أجنبية، والتجهيز في عرض البحر على اكتمال ودقة البيانات. ويمكن أن تكون الفاو بمثابة مصدر المعلومات عن كيفية معالجة سلطات الإبلاغ الوطنية المختلفة لهذه القضايا ووضع توصيات من البلدان المشتركة لادراجها في دليل الفاو عن إحصاءات صيد الأسماك. ويمكن أن يشمل هذا تقييما لاستخدام العينة الإحصائية للسفن الممثلة، ووزع مراقبي صيد الأسماك من أجل إقرار بيانات سجل السفن، والتسجيل المباشر لبيانات الصيد العرضي والبيانات المهملة.

سرية البيانات

١٢ - هناك قضية واحدة يتعين حلها في أي نهج للتمييز بين كميات الصيد في أعالي البحار والمناطق الداخلة في المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي سرية البيانات. ويمكن أن يكشف نشر بيانات بواسطة منطقة اقتصادية خالصة تابعة لإحدى البلدان بصورة فردية عن بيانات اقتصادية حساسة والتي يمكن، في حالة بعض البلدان، أن يعرض للخطر المفاوضات المتعلقة بحقوق الوصول إلى المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية. وينبغي أن تجري الفاو تقييما لهذه القضية لدراسة مدى انتشار مثل هذا القلق، وعما إذا كان مغزاه سيهيمن على التنفيذ الناجح لنظام الإبلاغ عن أعالي البحار.

إنشاء مناطق الإبلاغ عن أعالي البحار

١٣ - وضعت الفاو وجهات أخرى بالفعل خرائط لمناطق محيطات العالم التي لا تغطيها سلطات الأنواع أو اللجان الإقليمية. وبإضافة الحدود الحالية للمناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية إليها، فإن النطاق الجغرافي لمناطق الإبلاغ عن أعالي البحار يصبح واضحا. وبما أنه من المستحيل التنبؤ بجميع استخدامات البيانات المبلغة عن صيد الأسماك في أعالي البحار، فإنه من الموصى به، لأغراض الإبلاغ، تنفيذ نظام لشبكة قائمة على أساس خطوط العرض وخطوط الطول. وإذا كان هذا ضروريا على الإطلاق، فإن قرار الإبلاغ يمكن أن يختلف حتى فيما بين الأطوار (أي حسب صيد الأسماك والوقت والبلد) وأن يظل متناغما عند المستويات الكلية.

١٤ - وهناك فوائد عديدة لنظام الشبكة المرجعية الجغرافية. ويمكن للبرامج الحاسوبية أن تحيل سجلات كمية الصيد وجهده إلى نظام الشبكة بدون الحاجة إلى تسجيل. ومتى جرى توصيلها بمفاتيح إلى النقاط

المرجعية الجغرافية، فإنه يمكن تلخيص البيانات بواسطة منطقة اللجنة الإقليمية، أو النظام الايكولوجي البحري الكبير، أو أي مجموعة متنوعة من التجميعات من أجل التحليل. وعلى سبيل المثال، يمكن بسهولة إدماج البيانات الطبيعية والبيئية عن المحيطات التي تم الحصول عليها بواسطة السفن أو منصات السواتل مع قاعدة بيانات كمية الصيد من أجل وضع نماذج النظم الايكولوجية وتقييم الأرصدة. وفضلا عن ذلك، فإن تزويد جهد صيد الأسماك بأنواع المعدات علاوة على ممرات ارتحال الثدييات البحرية أو ممرات النقل البحري يمكن أن يساعد في خفض التفاعلات العكسية.

نطاق تقديم البيانات عن أعالي البحار

١٥ - لأغراض المناقشة، ينبغي أن يشمل الحد الأدنى لمجموعة البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن أعالي البحار: كمية الصيد السنوي موزعة حسب الأنواع وحسب المعدات المستخدمة، وعلى المربع البالغ ٥ درجات في المناطق الواقعة خارج المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية، وحجم الكمية (بالأطنان المترية) وقيمتها بسعر عملية البيع الأولى.

- - - - -